مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني
اسم الكاتب: م.د. هيفاء احمد محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6900
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 12:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

موريتانيا
بيـن الانقلاب العسكري والحكم المدني

المدرس الدكتورة
هيفاء احمد محمد(*)

المقدمة

بعد التراجع السياسي لدور المؤسسة العسكرية في معظم الدول العربية وفي الكثير من الدول الافريقية نجد ان موريتانيا البلد العربي الافريقي عانى من تدخل العسكر في الحياة السياسية بصورة مستمرة ولحقبة طويلة من حقبة الاستقلال، وهم لا يزالون يستولون على السلطة حتى اليوم. ان طبيعة نظام الحكم في موريتانيا هذا البلد العربي الذي يقع في أقصى غرب العالم العربي تراوحت بين الحكم المدني وحكم العسكر ، وفي حين عرفت موريتانيا الحكم المدني لحقبتين : الاولى دامت ١٨ عاماً والثانية لم تدم الا ستة عشر شهراً، وخلال المتبقي من عمر دولة الاستقلال تعاقب على السلطة عدد من الشخصيات العسكرية التي استولت على السلطة عقب انقلابا ت عسكرية، وهذه الحقب دامت كالآتي الحقبة الأولى بين ١٩٧٨-١٩٨٤ تعاقب فيها عدد من الشخصيات العسكرية، والحقبة الثانية تولى السلطة فيها معاوية ولد سيدي الطايع بين ١٩٨٣-٢٠٠٥، والحقبة الثالثة كانت مرحلة انتقالية لإعادة الحكم المدني بين آب ٢٠٠٥-ونيسان ٢٠٠٧ أجريت خلالها انتخابات رئاسية وتشريعية وأعيدت السلطة للمدنيين إلا أن هذا الحكم لم يدم طويلا، وعاد العسكر للاستيلاء على السلطة مجددا، ستبحث الدراسة أطوار الحركة السياسية في موريتانيا وطبيعة الحكم المدني والعسكري، منطلقة من فرضية ان التدخل العسكري في الحياة السياسية ناجم ابتدءا من فشل تجربة الحكم المدني، وثانيا بسبب قوة الحكم العسكري وضعف الحكم المدني الذي لم يستطع ان يطور أدواته ومؤسساته، وحملت دراستنا عنوان (موريتانيا بين الانقلاب العسكررري والحكم المدني) في محاور ثلاثة:

المحور الاول: التأصيل النظري لدور المؤسسة العسكرية

المحور الثاني: حقبتي الحكم المدني

المحور الثالث: الحكم العسكري في حقبه العديدة

الخاتمة:

(*) مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

المحور الأول : التأصيل النظري لدور المؤسسة العسكرية (الجيش)

في أي دراسة عن الدور السياسي للمؤسسة العسكرية من الضروري توضيح ابعاد الدور المناط بالمؤسسة العسكرية في الدولة الحديثة تحديداً ، وذلك ربما يكون من خلال تعريف الجيش أو (المؤسسة العسكرية)، فـ(الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة وليست جهازاً او اداة بأمرة السلطة ، انها مؤسسة للأمة وليست للنخبة الحاكمة شأنها في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى كالقضاء او رئاسة الدولة، ومعنى ذلك انه ا مؤسسة لها نصاب مستقل في الكيان السياسي ومحايد في العلاقات السياسية بين السلطة والمجتمع [1]. والجيش في معظم دول العالم جزء من المؤسس ة العسكرية، التي تتألف من أقسام متنوعة قد تكون قوى الأمن او الحرس الرئاسي او الجمهوري او تشكيلات شبه عسكرية وميليشيات، وقد تكون لهذه التشكيلات قدرات عسكرية تفوق الجيش، او تحصل على التمويل بصورة تفوق ما يحصل عليه الجيش او يكون لها دور سياسي يتجاوز ما لدى ال جيش، وهذا ما وضح في الأزمة الجزائرية عندما تجاوزت المؤسسات الأمنية والتشكيلات العسكرية إمكانات الجيش، الا إننا في دراستنا سنستخدم مفردة الجيش أحيانا كبديل عن المؤسسة العسكرية .

ان حياد الجيش في الدولة الديمقراطية من حياد الدولة ذاتها لذلك لايتدخل في الصراعات السياسية الداخلية ولا ينتصر ولو رمزياً لفريق ضد آخر ولا يتدخل في صنع القرار وادارة الصراع الا بما يتصل بالأمن القومي، ثم ان المجتمع لايحتاج لتدخله في الصراع السياسي، لأن الاستقرار السياسي في أي مجتمع يتحقق لأسباب منها عدم تدخل الجيش في الحياة السياسية، لأن السياسة فيها لعبة مدنية صرفة ومجال مفتوح للمنافسة بين المواطنين يحكمها الدستور والقانون. لذا يمارس الجيش سلطته التي اقرها الدستور وهي حفظ كيان الدولة والوطن والامة من الخطر الخارجي الذي يهددها او من المحتمل ان يهددها وهي سلطة لاتخول له نقل خطوطه العسكر ية الى الداخل او الانتقال من حدود الدولة الى حدود السلطة، لأن في ذلك اخلالاً بوظيفته الطبيعية والقانونية [2]. ينطبق هذا التحليل على الدول الديمقراطية اكثر من غيرها الا اننا نلاحظ ان النظرة لطبيعة دور المؤسسة العسكرية

[1] عبد الاله بلقزيز ، السياسة في ميزان العلاقة بين المجتمع والسلطة ، في مجموعة باحثين ، الجيش والسياسة في الوطن العربي ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ١٦ .
[2] المصدر نفسه ، ص – ص ١٧ – ١٨ .

في دول العالم الثالث ومنها الوطن العربي تختلف باختلاف طبيعة الدولة فيها عن الدولة في المجتمعات الغربية[٣]. ولو حاولنا دراسة العلاقة بين الدولة في العالم العربي والجيش سنجد إنها تأخذ احد الأشكال الثلاثة آلاتية[٤]:

أولاً: ان يكون الجيش، جيش السلطة لاجيش الدولة، أي يستخدم الجيش من قبل السلطة او النخبة الحاكمة فيكون مجرد اداة في يد النظام السياسي أو الاصح في يد السلطة الحاكمة قابلة للاستعمال لتحقيق هدفين، لقمع المجتمع ولقمع المعارضة عند الاقتضاء وللحفاظ على ديمومة سيطرة النخبة الحاكمة، واما ان يكون مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص المملوكة للفريق السياسي الحا كم وليس ملكية للأمة او دولة وككل قطاع خاص تنفق النخبة الحاكمة على الجيش تجهيزاً او ادارة وتستثمر في قوته لصالح سلطتها، واما ان يكون الجيش بصورة فريق سياسي في المجتمع في مواجهة فرقاء سياسيين اخرين فيتدهور من جيش للشعب الى جيش لطبقة سياسية، وقد ينتقل الى جيش لنخبة او فرد وبطانته ويتحول ولائه الى ولاء للنخبة الحاكمة . وفي هذا المشهد تستولي السلطة على الجيش ويتحول الى أداة تحت إمرتها وتحوزه حيازة تملك . وهنا يستخدم الجيش تحت ذريعة المصلحة العامة للدولة . الا انها في الواقع تمتلكه لحماية مصالحها كنخبة او كطبقة[٥].

ثانياً: سلطة الجيش: يصبح الجيش في هذه الصورة هو السلطة ، فيشق عصا الطاعة على السلطة ليعلو عليها وتحصيل حاصل هذه الظاهرة، هي ثمرة الانقلاب العسكري في التغيير وهناك اشكال عدة منها:

١ –ان يتحول الجيش الى نخبة سياسية حاكمة لتغ يير ماهيته ووظيفته عما هي في الاصل كمؤسسة لصون السيادة، او كمؤسسة خاضعة لسلطة حاكمة كما في المشهد الأول. ويتحول العسكر الى سياسيين والى مدنيين ، وتقوم النخبة الحاكمة العسكرية بادارة السلطة على نحوين، اما تديرها مباشرة من خلال حكم عسكري صريح بفرض احكام على الحياة العامة، او تديرها من وراء ستار م ن خلال وضع

---

[٣] كانت الكثير من دول العالم حتى الغربية منها قد عانت من تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية مثل اسبانيا خلال سبعينيات القرن المنصرم.

[٤] عبد الاله بلقزيز ، مصدر سبق ذكره ، ص – ص ٢٢ – ٢٤ .

[٥] محمد جمال الباروت ، (تعقيب) ، في مجموعة باحثين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣ .

شخصية سياسية صورية في الواجهة والامساك بمفاتيح القرار من قبل كبار القادة[٦].

٢ –ان تتحول السلطة الى اداة بيد الجيش واستعمالها للحفاظ على سلطته مع وضع ديكور يجمل الحكم العسكري المباشر باقرار دستور او اجراء انتخابات، الا ان العملية كلها محكومة بقرار العسكر الذين قد ينهون العملية السياسية اذا ما هددت سلطتهم. وهذا ما تمت ممارسته في موريتانيا خلال حقبة ولد الطايع وحقبة الرئيس الحالي محمد ولد عبد العزيز.

٣ –وقد تمارس سلطة عسكرية شديدة الوطأة، العنف ضد الكثير في المجتمعات الفقيرة، وتنتهك الحريات العامة وحقوق الانسان فيها، وقد تعطل احكام القانون وتفرض أحكام الطوارئ وتلغي مجال العمل السياسي مع الدخول في دورة الاضطراب والاحتقان وتقود الدولة الى حالة من عدم الاستقرار قد يدفع النخبة العسكرية الى التعبير عن نفسها بوسائل العنف وفي فصول دموية قد لاتنتهي حتى تبدأ من جديد. وفي هذه المشاهد الثلاثة الاخيرة لاتستولي السلطة على الجيش بل بات الاخير هو الذي يستولي على السلطة بالانقلاب العسكري، ينتقل من جيش الدولة الى دولة الجيش . الا ان هذا المشهد لايمكن استمراره طويلاً فلابد من ان يتحول الى الحكم المدني بإرجاعها للمدنيين [٧]، او بتحول العسكر انفسهم الى مدنيين بخلعهم لزيهم العسكري ودخولهم في مجال العمل السياسي، لذا نجد في المشهد الاخير الأنموذج الموريتاني باشكاله الثلاثة واضحاً جداً للعيان.

ثالثاً: الجيش الاهلي: يختلف المشهد في هذه الصورة اذ ان طرفي المعادلة هما الجيش والمجتمع المنفلت من عقاله (من عقال الدولة) اي مجتمع منطوي على سلطة ذاتية خاصة لمجتمع العصبيات الاهلية او المجتمع العصبوي وفي هذه الصورة لايعود الجيش وطني

[٦] وذلك كما حدث في الازمة الجزائرية حين حاول العسكر وضع ستار لسلطتهم عندما تم اختيار محمد بوضياف رئيساً لمجلس الرئاسة وتلاه علي كافي ، ينظر خيري عبد الرزاق ، دور المؤسسة العسكرية الجزائرية في الحياة السياسية ، سلسلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ٢٠٠٤ ، ص – ص ٣ – ٤ .

[٧] هذا النموذج عرفته موريتانيا عندما سلم العسكر السلطة لمدني ين بعد تنظيم انتخابات تعددية ، ي نظر محمد ولد محمد ، الانتخابات التشريعية والبلدية في موريتانيا ، المستقبل العربي ، العدد ٣٣٥ ، كانون الثاني ٢٠٠٧ ، ص – ص ٩٤ – ٩٦ .

جامع ودولة واحدة بل ينقسم على مقاس المجتمع الاهلي ويتحول الى مجرد مليشيا او مليشيات او امتداد لها، ويتخلى عن وظيفة الدفاع عن الوطن ويقدم مساهمته في تمزيق ذلك الوطن، ويعيد البلد الى حال ماقبل الدولة [٨]. وتنطبق بشكل أنموذجي على حالتين قائمتين الان، في الصومال، وماضيه في حال الجيش اللبناني ابان الحرب الاهلية . ولو حاولنا تحليل طبيعة الدولة في العالم العربي لاتضحت لنا أسباب هذا التداخل بين مجالي السلطة والسيادة، فنجد حسب د . عبد الاله بلقزيز (انها حصيلة تركيب من دولة سلطانية ضاربة الجذور في التكوين السياسي ومن دولة حديثة موروثة عن الادارة الاستعمارية شكلية الحداثة، او لاتتعدى فيها الحداثة عتبة الهياكل والنصوص الى نظام قيم السل طة وثقافتها السياسية)، فأن مجال السيادة في هذه الدولة هو نفسه مجال السلطة لذلك فان العلاقة بين الجيش وبين السياسة والسلطة غير مستوية فحين لاتكون الدولة دولة قانون ومؤسسات، فمن يمنع الحاكم من ان يستعمل الجيش في الصراع السياسي ومن يمنع الجيش من ان يتسلم السلطة ويدير دفة الحكم [٩]. بالطبع هذا التساؤل قد وجد جواباً له في الأ نموذج الموريتاني الذي شهد سيطرة النخبة العسكرية على السلطة في دولة الاستقلال وعلى الحقبة الاكبر مقارنة بالحكم المدني، وسنبحث في المحورين الآت يين الحكم المدني ثم الحكم العسكري وسنلخص المقارنة بينهما وافضلية كل منهما لحكم بلد مثل موريتانيا.

المحور الثاني: الحكم المدني في موريتانيا

أولاً– حقبة المختار ولد داداه:

لم تحصل موريتانيا على استقلالها دفعة واحدة بل اعلنت الجمهورية الاسلامية الموريتانية كدولة متمتعة بالحكم الذاتي في تشرين الثاني ١٩٥٨ عقب الاستفتاء الذي اجرته فرنسا في اقاليمها ماوراء البحار (من ضمنها موريتانيا) للتعبير عن الرغبة الشعبية بالحكم الذاتي في اطار الاتحاد الفرنسي، او الحصول على الاستقلال التام ، وكان التصويت لصالح الحكم الذاتي، وتشكلت لجنة لصياغة الدستور، وتم التصويت عليه في آ ذار ١٩٥٨

[٨] عبد الاله بلقزيز ، مصدر سابق ذكره ، ص ٢٤ .
[٩] المصدر نفسه ، ص ٢٦ .

وكان رئيس مجلس الحكومة المختار ولد داداه [١٠]. كانت مهام الحكومة تحقيق عدد من المطالب الوطنية واهمها، ابراز الشخصية الوطنية الموريتانية التي كانت مهددة بابتلاعها من قبل الاطراف المتربصة في المغرب شمالاً والسنغال جنوباً، واحتواء الاطراف المشكلة للساحة السياسية، فضلاً عن تحقيق الوجود المادي للدولة على ارض الواقع اذ كانت البلاد تدار من خارجها طوال مدة الاستعمار ولم يعبأ المستعمر بايجاد مظه ر من مظاهر البنية التحتية سواء ماتعلق بالمرافق التعليمية او الصحية فضلاً عن المنشآت الطرفية والمؤسسات الحكومية. وقد سعى ولد داداه لحل تلك المشكلات مع سعيه لتحقيق الوحدة الوطنية للبلاد [١١] وخاصة بعد إعلان الاستقلال في تشرين ١٩٦٠ وانتخابه رئيساً للبلاد[١٢].

عرفت موريتانيا قبيل الاستقلال بتطبيق التعددية الحزبية وقد استمر وجود نظام التعدد الحزبي بعد الاستقلال والتي كانت قد استندت الى اسس قبلية وعرقية ومن هذه الاحزاب[١٣]:

١ -حزب النهضة-الذي عد امتداد اً للقوى الوطنية والقومية في المغرب العربي وكان متأثراً بثورة تموز المصرية لعام ١٩٥٢ ويعد امتداداً لتشكيلات حزبية موريتانية سبقت الاستقلال.

٢ -الحزب الوطني الموريتاني -وهو من أهم الأحزاب ذات توجهات افريقية تبعاً لبعض قياداته من الاصول الزنجية [١٤]، ويؤيد انضمام موريتانيا الى اتحاد مالي الذي كان من المفروض ان يضم مالي وموريتانيا.

---

[١٠] يعد المختار ولد داداه أب الامة الموريتانية ، ولد جنوب غرب موريتانيا وترعرع في اجواء اسلامية متشددة الا انه تثقف بثقافة غربية لدى متابعته دروسه في باريس ، انتخب مستشاراً للأراضي في ادرار (وسط) ينظر القدس العربي ، العدد ٤٤٨١ ، لندن ، ٢٠٠٣/١٠/١٦ .

[١١] محمد سعيد بن احمدو ، موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الافريقي (دراسة في اشكالية الهوية السياسية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ١٢٦ .

[١٢] القدس العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .

[١٣] محمد سعيد بن احمدو ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

[١٤] تألف المجتمع الموريتاني من اعراق ثلاث ، الزنوج وهم سكان البلاد الاقدمون ، صنهاجة وهم البربر المستعربون ، العرب وهم احفاد حمير ، وسمي العرقان الاخيران (البيضان) تمييزاً عن السودان (الزنوج) ، وكان للانتماءات العرقية دور في التكوينات السياسية التي اثرت في استقرار البلاد .

٣ -حزب الاتحاد الاشتراكي لمسلمي موريتانيا -شجع الفرنسيين على تأسيسه للحد من تأثير حزب النهضة وكان يطالب بالتعاون مع فرنسا بوا سطة المنفعة المشتركة للاقاليم الصحراوية.

ومع استمرار اعتماد التعددية الحزبية، سعى ولد داداه لضم عناصر من الأحزاب المعارضة في حكومته الا انهم ظلوا يعارضون حكومته متهمين الحكومة بانها فشلت في قيادة الشعب ولا تمثل الشعور الوطني ، الذي يؤكد الهوية العربية للبلاد والتي تتطلب قطيعة مع فرنسا[١٥]، اما الزنوج فقد طالبوا بالتعامل بواقعية مع واقع التعدد القومي بحيث تحتفظ كل منطقة عرقية بخصوصيتها من خلال التقسيم الفدرالي للتراب الوطني [١٦]. وفي الواقع فان التقسيم العرقي للشعب الموريتاني قد ولد صعوبات شتى على الرئيس ولد دادا ه على مدار حقبة حكمه ، بالرغم من ذلك حاول ترسيخ الوحدة الوطنية في البلاد الا ان محاولته عرقلتها صعوبات عدة، أهمها اتسام المجتمع الموريتاني بالقبلية التي شكلت ركناً رئيساً في المجتمع ولاتزال تلعب دوراً رئيساً في تحديد ملامح الحكم في موريتانيا[١٧]. الا ان الرئيس رأى ان إلغاء التعددية التي وجدت في موريتانيا قبيل الاستقلال هو الطريق الامثل لتحقيق الوحدة الوطنية[١٨] وان الاحزاب تساهم في تشتيت المجتمع او تزيد في تشتته . وفي سبيل تحقيق ذلك قام باتصالات مكثفة ومفاوضات مع الاحزاب القائمة من اجل الاندماج في حزب واحد قوي وقد بدأ باستقطاب احزاب عدة واستعمل مع بعضها الضغط والتهديد لتتصاع مثل حزب النهضة[١٩] وبعد اكتمال المفاوضات تم عقد مؤتمر (الطاولة المستديرة) للمدة من ٢٥-٣٠ كانون اول ١٩٦١ تمخض عن تأسيس حزب الشعب الموريتاني وهو الحزب الوحيد الذي انيطت له مهمة إنشاء موريتانيا الج ديدة[٢٠] وحقق ولد داداه في هذا المؤتمر سياساته الرامية الى تركيز السلطة والقضاء على خصومه السياسيين وكان هذا هدفه منذ البداية .

---

[١٥] خيري عبد الرزاق ، ملامح المجتمع والسلطة في موريتانيا ، التطورات المعاصرة في موريتانيا ، الملف السياسي ، العدد ٢٨ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، آيار ٢٠٠٨ ، ص ٤٠ .
[١٦] محمد سعيد بن احمدو ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .
[١٧] خيري عبد الرزاق ، ملامح المجتمع والسلطة في موريتانيا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .
[١٨] منى جلال عواد ، النظام السياسي الموريتاني (دراسة تحليلية) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٩٢ .
[١٩] محمد سعيد بن احمدو ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩ .
[٢٠] منى جلال عواد ، مصدر سبق ذكره ، ص – ص ٩١ – ٩٢ .

لقد حاول الرئيس ولد داداه توحيد المجتمع من خلال تجميع الاحزاب في حزب واحد في مسعاه، لتجميع السلطة بين يديه الا انه في واقع الامر عج ز عن توحيد مجتمعه بصورة حقيقية وفاعلة لتطويره باتجاه تجاوز تراكيب ماقبل الدولة . اتسم حكم الرئيس بتسيد نمط الحزب الواحد (حزب الشعب الموريتاني) وخلال حقبة حكمه عرف استيعاب القبيلة تحت اطار الحزب بحيث صارت القبيلة هي الحزب، ويبدو ان التماهي القبلي مع التنظيم الحزبي كان لاسباب منها، ان المحرك الاساسي للحزب الواحد هو القبيلة[٢١].

لم تتمتع موريتانيا كثيراً في سنوات الاستقلال الاولى بالاستقرار السياسي في ظل عدم قدرة حكومة الرئيس ولد داداه على اعتماد سياسة تمك نه من استيعاب جميع فئات المجتمع، فعلى اثر اصدار قرار بتدر يس اللغة العربية بالتوازي مع اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية والثانوية، قا م التلاميذ من الزنوج باضرابات وت ظاهرات ولقى اضرابهم مساندة كبيرة من طرف المثقفين الزنوج الذين أصدروا بياناً نددوا فيه بسياسة التعريب، ثم نشطت حركة المعارضة اليسارية كمعارضة سرية ممثلة في الحركة الوطنية الديمقراطية ذات الميول اليسارية اضرب فيها عمال الشركات الحكومية وطالبوا بمساواتهم بالعاملين من الاوربيين، وتحسين اجورهم واحوالهم، فقامت الحكومة بقمع حركتهم بقسوة بدعم فرنسي وتتالت الاضرابات وتضامنت الحركة الطلابية التي ابدت حيوية ك بيرة منذ ١٩٦٩ مع المنشقين من الاتحاد العام الرسمي للعمال [٢٢]، ونشأ من خلال هذا التنسيق حزب الكادحين الموريتانيين وتبنى ايدولوجية يسارية معادية للامبريالية ومتأثراً بالماركسية المادية داعياً لانجاز مهام الثورة الوطنية معلناً التصدي لقضايا الظلم الاجتماعي واحتك ار السلطة داخلياً والتبعية للاجنبي خارجياً[٢٣].

ومع تصاعد حالة عدم الاستقرار سعى الرئيس لتحقيق المصالحة مع قوى المعارضة وفتح معهم حواراً أملاً في امتصاص غضبهم وثورتهم . عقد حزب الشعب مؤتمره الطارىء بنواكشوط في تموز ١٩٧١ وقد نجح المؤتمر بامتصاص نقمة المعارضة بتحقيق مطالبها[٢٤] ومنها الغاء الاتفاقية التي ربطت البلاد بفرنسا منذ عام ١٩٦١، وتم إصدار عملة

[٢١] خيري عبد الرزاق ، ملامح المجتمع والسلطة في موريتانيا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩ .
[٢٢] محمد سعيد بن احمدو ، مصدر سبق ذكره ، ص – ص ١٣٠ – ١٣١ .
[٢٣] المصدر نفسه ، ص ١٣٢ .
[٢٤] موريتانيا في منعرج التغيير ، الشرق الاوسط ، العدد ٢٩ ، ٩٨٠٢ /٢٠٠٥/٩ .

وطنية (الاوقية) في شباط ١٩٧٣ وانسحبت موريتانيا من الاتحاد النقدي لغرب افريقيا وتم تأميم شركة مناجم الحديد (ميرفا) لتصبح شركة وطنية [٢٥]. سمح التوافق اعلاه باحتواء الاحتقان الداخلي الذي طبع السنوات الاولى من السبعينيات كما انعكس بوضوح على الخط السياسي والايدولوجي للنظام ورفع الشعار الاشتراكي وتبنى الخطاب الثوري [٢٦] وتوجت هذه الاجراءات والاصلاحات بانضمام موريتانيا الى الجامعة العربية لتأخذ مكانتها ضمن النظام الاقليمي العربي بع د تحسن العلاقات مع المغرب . وفي تشرين الثاني ١٩٧٥ تم توقيع الاتفاق الثلاثي مع مدريد والدار البيضاء الذي كرس تقسيم الصحراء الكبرى بين موريتانيا والمغرب. الا ان هذا الاتفاق ادى الى نزاع مسلح بين كل من موريتانيا والمغرب من جهة والجبهة الشعبية لتحرير الساقية ال حمراء ووادي الذهب (البوليساريو) المدعومة من الجزائر[٢٧]. وكان لهذا النزاع اثاره المدمرة لاقتصاد البلاد بسبب المجهود الحربي مما نتج عنه استنزاف اقتصادي لموارد البلاد الشحيحة علاوة على اثار الجفاف مما ادى لتفاقم سوء الاوضاع الاقتصادية والامنية للبلاد، مما سمح ل لجيش بانهاء نظام الحكم المدني وقيامهم بالانقلاب الاول في ١٠ تموز ١٩٧٨[٢٨].

حكم الرئيس ولد داداه البلاد لحقبة زادت على الثمانية عشر عاما ولم يستطع رغم ايجابيات حكمه التي جعلت للبلاد كيانا سياسيا بين دول العالم، وفرض الاعتراف بها على العالم العربي والعالم اج معه، الا انه فشل في خلق ثقافة وطنية جامعة للبلاد، ومؤسسات سياسية رصينة تكون قادرة على فرض النظام والاستقرار وفرض احترام الدستور والقوانين على المجتمع ومؤسسات الدولة الاخرى (المؤسسة العسكرية) وبالرغم مما عانت منه البلاد من عدم الاستقرار السياسي خلال حكمه وت لاها دخولها حرب الصحراء ضد البوليساريو مما ادى الى ضعف الحكم المدني وعدم قدرته على إخراج البلاد من ازماتها، فاندفع الجيش للتدخل لانهاء الحكم المدني، وحكم البلاد لحقبة زادت على التسعة و العشرين عاماً بين حكم عسكري مباشر وآخر ارتدى الزي المدني الا انها لم تخ رج عن حكمهم الا بانقلاب اخر سلم السلطة للمدنيين بانتخابات تعددية مرة في اوائل العام ٢٠٠٧.

---

[٢٥] محمد سعيد بن احمدو ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٣ .
[٢٦] المصدر نفسه ، ص – ص ١٣٢ – ١٣٣ .
[٢٧] موريتانيا في منعرج التغيير ، مصدر سبق ذكره .
[٢٨] القدس العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .

ثانياً- حقبة الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله:

بعد ان حكم الرئيس معاوية ولد الطايع البلاد لحقبة دامت بين (١٩٨٤ – ٢٠٠٥)[٢٩] نجح بعض القيادات العسكرية في تنفيذ انقلاب عسكري ضد حكمه، منهين بذلك اكبر حقبة حكم لرئيس واحد في موريتانيا وقد عدت هذه القيادات حكمها، حقبة انتقالية تأهيلاً للعودة الى الحكم المدني ونظم خلال هذه الحقبة التي دامت تسعة عشر شهراً جملة استحقاقات انتخابية وهي:

١ -اجراء تعديل دستوري في ٢٤ حزيران ٢٠٠٦.

٢ -اجراء انتخابات تشريعية وبلدية في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٦ يعقبها انتخابات لمجلس الشيوخ.

٣ -اجراء انتخابات رئاسية ١١ آذار ٢٠٠٧[٣٠].

جرت الانتخابات الرئاسية في جو من الشفافية ونالت قبولاً واعترافاً دولياً في ١١ آذار ٢٠٠٧ بين عدة مرشحين وكانت نتائجها حصول المرشح سيدي ولد الشيخ عبد الله نسبة ٢٤% من الاصوات وجاء المعارض المخضرم احمد ولد داداه ثانياً بحصوله على ٢٠% من الاصوات من مجموع الناخبين البالغ عددهم مليون ومئة الف ناخب، وبعد فشل كل من المرشحين في الحصول على الغالبية المطلقة التي تؤهله للفوز بالانتخابات بدأت الاستعدادات لاجراء الجولة الثانية يوم ٢٥ آذار ٢٠٠٧ بين المرشحين اللذين حصلا على النسبة الاعلى من الاصوات في الجولة الاولى وبعد فرز نتائج التصويت كانت النتيجة النهائية فوز المرشح سيدي ولد الشيخ عبد الله بنسبة ٥٨.٥٢ % في حين حصل منافسه ولد داداه على نسبة ٤١% وتبنى الرئيس المنتخب برنامجاً اصلاحياً تدريجياً في حين تبنى خصمه برنامجاً تضمن اصلاحات جذرية . وذكر مراقبون محليون ان العسكر دعموا ترشيح الرئيس ولد الشيخ امام خصمه ولو بصورة غير ظاهرة . وفي واقع الامر فان مهمة الرئيس

[٢٩] منى حسين عبيد ، مراحل الانقلابات العسكرية في موريتانيا ، الملف السياسي ، العدد ١٢٨ ، مصدر سبق ذكره ، ص – ص ١٢ – ١٣ .

[٣٠] هيفاء احمد محمد ، موريتانيا من المجلس العسكري الانتقالي الى الحكم المدني ، وآفاق المستقبل ، الملف السياسي ، العدد ١٢٨ ، المصدر نفسه ، ص – ص ١٨ – ١٩ .

ولد الشيخ كانت مهمة صعبة لتحقيق آمال الشعب اقل مافيها تح قيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية مع ضمان احترام مؤسسات الدولة المنتخبة وت عزيز الوحدة الوطنية والقضاء على المخلفات السيئة للنظام السابق[٣١].

وعد الرئيس المنتخب بمحاربة المشاكل التي عانى منها المجتمع الموريتاني وايجاد الحلول لها ومنها الرق، الرشوة، ا لفقر، ورفع المستويات المعاشية للمواطنين، مع تأكيد حرصه على تقديم ضمانات لحفظ دور المؤسسات الديمقراطية المنتخبة، وقال "قدمنا برنامجاً انتخابياً فيه الحرص على ان تلعب السلطات كلها الدور المحدد لها دستورياً بحرية كاملة مع السماح بحرية التعبير للمواطنين، وحث ا لاحزاب السياسية على المشاركة السياسية الفاعلة مع تعزيز دورها في حفظ المكتسبات الديمقراطية"[٣٢].

ورفع الرئيس ولد الشيخ عبد الله خ لال حملته شعار الاجماع والتوافق ، واقترح بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية تشكيل ائتلاف موسع الى جانب الكتل التي دعمت ترشيحه في دورتي الاقتراع كونه شرطاً ضرورياً لحسم الخلافات المستعصية التي تركها المجلس العسكري على طاولته . تم تشكيل الحكومة برئاسة المرشح السابق (زين ولد زيدان) الذي دعم الرئيس ولد الشيخ في الدورة الثانية للانتخابات [٣٣] على ان يحصل الرئيس على دعم ولد زيدان في الجولة نفسها، ويكلفه بعد الانتخابات برئاسة مجلس الوزراء.

كانت آمال الرئيس المنتخب ووعوده اكبر من قدراته وامكانيات نظامه وطبيعة المجتمع السياسي الموريتاني، فقد مرت حقبته الرئاسية بمطبات وازمات عدة لم تكن في صالح إمكانية تنفيذه لوعوده، بعضها ترجع لطبيعة التركة التي ورثها وبعضها ترجع لطبيعته البدوية. فقد اقدم الرئيس ولد الشيخ على انشاء حزب للسلطة برئاسة يحيى ولد الوقف، وهو موضع ثقته، وأجرى الرئيس أول تعديل في حكومته منذ توليه السلطة أقال بموجبه شريكه في الفوز (السيد الزين ولد زيدان) وحكومته، وكلف رئيس حزبه (السيد يحيى ولد الوقف) بتشكيل الحكومة، ولكن حكومة هذا الاخير جاءت مخيبة للآمال، فقد غلب على تشكيلها من وصفوا برموز الفساد وكانت تكريساً للردة عن منهج الاصلاح والتغيير مما جعل أغلبية

---

[٣١] المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

[٣٢] فؤاد عبد الرزاق (لقاء)، مع الرئيس الجديد ، بي بي سي ، موريتانيا، ٢٠٠٧/٤/١٣ ، لقاء خاص ، على موقع ، http//www. Bbc. Arabic. Com .ص ٣

[٣٣] هيفاء احمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص – ص ٢٢ – ٢٣ .

البرلمانيين تتداعى لحجب الثقة عنها بوصفها تمثل تراجع للرئيس عن وعوده، الا ان الرئيس تشبث بحكومة ولد الوقف مهدداً بحل البرلمان اذا تمادى في نهج حجب الثقة الذي هو من حقه دستورياً، فيما تمسك النواب بحق البرلمان في حجب الثقة وال رقابة والمساءلة فبدأ واضحاً ان البلاد دخلت في ازمة سياسية عميقة [٣٤]. والتي كان من الممكن تجاوزها لو تمت تسويتها بطريقة ديمقراطية واحترام كامل لصلاحيات المؤسسات بما يكفل مصالح البلاد ويجنبها مخاطر التصعيد . الا ان اطرافاً مقربة من الرئيس دفعته للتصعيد بحجة شرعية الرئيس، ورفض الخضوع لمطالب البرلمان، التي تمثلت بانعقاد دورة طارئة للبرلمان دعت اليه غالبية اعضاء البرلمان، خارقاً بذل ك ترتيبات الدستور ومعطلاً سير المؤسسات الدستورية التشريعية [٣٥]، ثم استخدم مالديه من نفوذ مادي ومعنوي لرد الأغلبية التي دعمته عن الانسحاب من حزبه وتشكيل حزب جديد، وبما انه لم يجد ذلك الا في إخماد ثورة المشرعين الذين اندفعوا نحو الاستقالة فقد استقال ٤٨ عضواً من حزبه" حزب العهد الوطني للديمقراطية والتنمية (عادل) "الحزب الحاكم. واستباقاً لتدخل العسكر قام الرئيس باقالة جميع قادة القوات المسلحة وتعيين قادة اخرين مكانهم وعندها ردت القوات المسلحة بالانقلاب على حكم الرئيس المنتخب ولد الشيخ عبد الله يوم ٦ آب ٢٠٠٨ بعد حكم دام ستة عشر شهراً [٣٦]، عانت البلاد فيها ازمات اقتصادية خانقة فضلاً عن الازمة السياسية. ولو حاولنا تحليل الاسباب الاخرى للانقلاب سنلاحظ هشاشة الطبقة السياسية الموريتانية وتشرذمها على اسس عشائرية وعرقية واختراقها من قوى الامن الداخلي وعملاء القوى الخارجية وذو ي النفوذ المتحكمين في مفاصل الدولة وما يصدق على الطبقة السياسية يصدق على منظمات المجتمع المدني وطبقة المال والاعمال التي ترغب في الكسب السريع المضمون بدل الاستثمار في الاقتصاد ودفع عملية التنمية الى امام طبيعة المجتمع في الموريتاني هذه كانت عاملاً اضافياً لضعف النظام السياسي فضلاً عن ماهو اهم وهو ضعف الرئيس

[٣٤] محمد ولد اشدو ، الديمقراطية هي حكم الشعب ، شرط النهايات تصحيح البدايات ، الشرق الاوسط ، لقاء خاص ، على موقع http//azzaman. Net. ، آب ٢٠٠٨ ، ص ٢ .
[٣٥] المصدر نفسه ، ص ٣ .
[٣٦] ازهار محمد عيلان ، الانقلاب العسكري في موريتانيا ، انقلاب على الديمقراطية ، أوراق دولية ، العدد ١٦٨ ، ص ٨ .

المنتخب وعجزه عن تحقيق شيء مما وعد به، وابتعاده عن حلفائه الذين يمكن اعتبار أغلبيتهم من مؤيدي الإصلاح في حين اقترب من خصوم الإصلاح والتغيير [٣٧].

بهذا الانقلاب انتهت التجربة الديمقراطية والحكم المدني على اسوء صورة واكدت المؤسسة العسكرية في موريتانيا انها اللاعب الابرز والوحيد القادر على حسم اللعبة السياسية بعد فشل الحكم المدني في ارساء دعائم الاستقرار ودخوله في صراعات مع قوى سياسية عدة ومن ثم محاولته إقصاء المؤسسة العسكرية عن التأثير بالعمل السياسي من خلال تعيين مقربين له في المناصب العسكرية البارزة، الا انه فشل في تنفيذ سياسته وانقلبت الاوضاع لغير صالحه وصالح الحكم المدني في هذا البلد العربي الذي ابتلى بهيمنة العسكر على الحياة السياسية وأظهر انقلاب قادة الجيش الموريتانيين على الرئيس المنتخب محمد ولد الشيخ عبد الله، أن المؤسسة العسكرية في موريتانيا لا تزال تلعب دورا مُهمّا، بل وحاسما في المسرح السياسي، على رغم صغر حجم الجيش، ويمكن تفسير تأثير العسكر الكبير في الحياة العامة، بالأدوار غير العسكرية التي أنيطت بهم في مراحل مختلفة من تاريخ الجمهورية الإسلامية الموريتانية وهذا دليل على أن هذه المؤسسة كانت الأشد تنظيما والأقوى جاهزية لتسلم دفّة الحكم، على عكس الأحزاب التي عانت من المطاردة والحظر، سواء في ظل الحزب الواحد على أيام ولد دادة (١٩٥٨ – ١٩٧٨) أو تحت حكم العسكر لاحقا.

لم يستمر الحكم المدني في موريتانيا الا لمرحلتين: الاولى امتدت لثمانية عشر عاماً برئاسة المختار ولد داداه والثانية لستة عشر شهراً برئاسة سيدي ولد الشيخ عبد الله ولم يستطع اي منهما ان يقدم أنموذجاً ايجابياً يمكن استمراره في ظل قوة المؤسسة العسكرية وقدرتها على الحسم في الواقع السياسي، وعانت كلتا التجربتان من سلبيات، اولها محاولة الانفراد بالسلطة واقصاء الخصوم السياسيين وثانيها عدم السعي لترصين سلطة المؤسسات الدستورية بل عمل كلاهما على تعزيز السلطة بوسائل غير دستورية، لهذا ضعفا امام العسكر الذين حكموا البلاد لأكثر من ثلاثة عقود ولا يزالون.

المحور الثالث: الحكم العسكري في موريتانيا

[٣٧] محمد ولد اشدو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .

ان الانقلابات العسكرية هي جزء من المشهد السياسي الموريتاني ، وثقافة شائعة في المؤسسة العسكرية الموريتانية التي تغلغلت داخلها مختلف التيارات السياسية من بينها البعثية، الناصرية، الاسلامية، الشيوعية، الزنجية . وخلال ثلاثة عقود عرفت موريتانيا ١٥ انقلابا اكثر من عشرة منها فاشلة . الا ان التجارب الناجحة حكمت البلاد بصورة متتالية للحقبة مابين ١٩٧٨ و٢٠٠٥، حدثت خلالها انقلابات وانقلابات مضادة . وفي عام ٢٠٠٥ حدث انقلاب عسكري اعاد الحكم للمدنيين بعد حقبة انتقالية لتسعة عشر شهراً ثم عاد العسكر للتدخل في الحياة السياسية.

أولاً: حقبة الرئيس محمد خونا ولد هيدالة:

حدث الانقلاب الأول في موريتانيا يوم ١٠ تموز ١٩٧٨ حين اقتحم الجنود المدججون بالسلاح منزل الرئيس (المختار ولد داداه) مؤسس الجمهورية الموريتانية، وتم ابعاده الى ولاية (وسط الصحراء) وبهذا انتهت حقبة الحكم المدني التي دامت ١٨ عاماً وبدأت البلاد تعاني من حقبة عدم الاستقرار وعاشت اضطرابات بسبب صراع الضباط على السلطة وخلال سنوات ثلاث، شهدت البلاد ثلاث انقلابات ناجحة واخرى فاشلة . بعد ان اطاح (العقيد المصطفى ولد محمد السالك) بنظام الرئيس (المختار ولد داداه) ثم أجبر سريعاً على التنحي، من قبل اعضاء اللجنة العسكرية فاستقال قبل ان يكمل سنة ليخلفه (محمد ولد لولي) الذي لم يستمر طويلاً وأضطر لترك منصبه لـ (محمد خونا ولدهيدالة) رئيس وزرائه وعضو اللجنة العسكرية الذي صادر جميع صلاحياته، وحكم ولد هيدالة البلاد لثلاث سنوات بيد من حديد وجرت محاولة للاطاحة به في عام ١٩٨١ الا انها فشلت[٣٨].

لقد مرت موريتانيا خلا ل حقبة الانقلابات المتوالية بمرحل ة اح تقان شديد وتعرض فيها المجتمع لمخ تلف الوان العنف السياسي والقمع، حين حكم ولدهيدالة ال بلاد حكماً عسكرياً شديد الطغيان . وقد اتسم حكمه بالسعي للانفراد بالسلطة، اذ امسك بمنصبي رئيس الوزراء ورئيس اللجنة العسكرية فضلاً عن رئاسة الجمهورية، كما احاط نفسه بمجموعة من المستشارين غير المؤهلين بسبب ارتباطهم به بروابط عائلية وقبلية[٣٩].

[٣٨] الشرق الاوسط ، العدد ١٣ ، ٩٧٥٥ /٢٠٠٥/٨ .
[٣٩] السلامي الحسني ، موريتانيا انقلاب شعرة معاوية ، الدستور ، العدد ٣٥٤ ، لندن ، ١٩٨٤/١٢/٢٤.

في هذه المرحلة اتسمت القبيلة بالمظهر العسكري واتسم النظام العسكري بالسمة القبلية، ويلاحظ هنا صعود دور القبيلة كمحرك رئيس للمؤسسة العسكرية الحاكمة وصار الاعتماد عليها يعني الغلبة لمن يريد الحكم [٤٠]، وكان الانتماء القبلي لولدهيدالة دور مهم في ممارسته للسلطة وكان له تأثير في توج هاته الفكرية، اذ كان لانتمائه الإقليمي وكونه أساسا من أصول صحراوية، أثراً في ابتعاده عن الطريق الذي رسمته لجنة الخلاص الوطني منذ الانقلاب الأول، في سياسته تجاه قضية الصحراء الكبرى، اذ يرجع ولد هيدالة لأصل صحراوي وتحديداً من منطقة (نواذيبو) المحاذية للصحراء الكبرى موضع النزاع بين المغرب وموريتانيا من جهة والبوليساريو من جهة اخرى . الا ان موقف ولدهيدالة كان مناقضاً للموقف المغربي وقام بفتح ابواب موريتانيا على مصراعيها لعناصرها للتسلل والتمركز في الشمال للقيام بهجماتها ضد القوات المغربية في الصحراء انطلاقاً من موريتانيا . بدأ ولدهيدالة يسير باتجاه الاعتراف بالجمهورية الصحراوية [٤١]، وبالفعل تم ذلك في العام ١٩٨٣ حينما قام بفتح سفارة لهذه الجمهورية، وبذلك خرجت موريتانيا عن حيادها واصبحت طرفاً في النزاع على صعيد العلاقات الاقليمية، اما على الصعيد الداخلي فقد ادى هذا التوجه الى حدوث انقسام في داخل اللجنة العسكرية الرافضة لهذا الاعتراف، وقد تصاعد النزاع في داخل هذه اللجنة التي لم توافق على توجهات ولد هيدالة.

تزايدت حالة الصراع داخل اللجنة فحاول ولدهيدالة ان يزيد من احكام قبضته على السلطة عندما جمع بين يديه المناصب الم همة في الدولة فأصبح رئيساً للجنة العسكرية ورئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع . مما ادى الى اثارة التذمر بين زملائه في اللجنة العسكرية فقرروا في اثناء حضوره مؤتمر القمة الفرانكفونية في (بوجمبورا) عاصمة بوروندي عزله ليتولى السلطة من بعده العقيد ولد الطايع في ١٩٨٤/١٢/١٢[٤٢].

ثانياً : حقبة الرئيس ولد الطايع:

قام العقيد ولد الطايع رئيس اركان الجيش وعضو لجنة الخلاص الوطني بانقلاب عسكري ذهب ضحيته رئيس الدولة واحتفظ ببقية اعضاء الحكومة. وكان هناك صراع خفي

[٤٠] خيري عبد الرزاق ، ملامح المجتمع والسلطة في موريتانيا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .
[٤١] منى حسين عبيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .
[٤٢] محمد سعيد بن احمدو ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢ .

بين الطرفين، فبعد ان كان ولد الطايع رئيساً للوزراء وللأركان، أقا له ولد هيدالة من رئاسة الحكومة املاً في اضعافه وخوفاً منه على منصبه، الا ان ولد الطايع استمر بمنصب رئاسة الاركان واستطاع ان يجير الغضب الذي خلفه ولدهيدالة لدى الكثيرين، كنتيجة مباشرة لسياسته المتخبطة لصالحه، وبالفعل، اقيل ولدهيدالة وهو خارج البلاد [٤٣].

وقد وعد ولد الطايع الشعب في مشروعه، الذي اعلنه بعد وصوله للسلطة ، على تأكيد هوية البلاد العربية الاسلامية وتحقيق الديمقراطية المتدرجة والاصلاح الاقتصادي [٤٤]. الا ان الامر لم يكن سهلاً امام ولد الطايع حين جرت ضده محاولة انقلابية في تموز ١٩٨٨ من ضباط محسوبين على حزب البعث وتم افشالها ، علماً أنها قد سبقت بمحاولة انقلابية أواخر ١٩٨٧ قام بها ضباط زنوج وتم افشالها ايضاً[٤٥].

بعد فشل هاتين المحاولتين استتبت الامور لولد الطايع الذي بدأ بما اسماه الديمقراطية المتدرجة، وقام باطلاق سراح المعتقلين السياسيين والعفو عن المعا رضة في الخارج، ثم قام باجراء اول انتخابات تعددية لاختيار اعضاء المجالس البلدية في كانون الثاني ١٩٨٧[٤٦].

بدأت موريتانيا في عهد ولد الطايع بتبني التحول الديمقراطي التي شهدته افريقيا في بداية تسعينيات القرن العشرين اذ تم الاستفتاء على الدستور في تموز ١٩٩١[٤٧] وتضمن الدستور نصاً بالسماح بالتعددية السياسية وذلك طبقاً للمادة (١١) منه التي تنص على "ان تسهم الأحزاب والتجمعات السياسية في تكوين الارادة السياسية والتعبير عنها ، تتكون الاحزاب السياسية وتمارس نشاطها بحرية بشرط احترام مبادىء الديمقراطية وشرط الا تمس من خلال غرضها ونشاطها بالسيادة الوطنية والحوزة الترابية ووحدة الامة او الجمهورية "[٤٨]. ونص في المادة (٦) على حظر اي حزب الانفراد بحمل لواء الاسلام " وفي هذا حظر لتكوين احزاب على اساس ديني [٤٩] كرد فعل على التجربة الجزائرية وخوفاً من تكرارها في

[٤٣] السلامي الحسني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢ .
[٤٤] محمد سعيد بن احمدو ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢ .
[٤٥] مروان الشريف ، مخاطر الدعوات الانفصالية في موريتانيا ، مجلة الطليعة العربية ، العدد ٢٣٥ ، ص ١٢ .
[٤٦] محمد سعيد بن احمدو ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤ .
[٤٧] منى حسين عبيد ، مصدر سبق ذكره ، ص – ص ١٣ – ١٤ .
[٤٨] خيري عبد الرزاق الاصلاح في موريتانيا، الاصلاح السياسي في الوطن العربي، الملف السياسي العدد ٢٣، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٨.
[٤٩] المصدر نفسه ، ص ٦ .

موريتانيا. الا ان الدستور لم ينص على مبدأ التداول السلمي للسلطة في اشارة واضحة لذلك التغييب، فالمادة (٢٨) نصت "على انه يمكن اعادة انتخاب رئيس الجمهورية " وهذه المادة تعني اطلاق عدد الولايات التي يستطيع الرئيس ترشيح نفسه لها وهذا مايسمح للرئيس بالبقاء في السلطة مدى الحياة، فضلاً عن احت واء الدستور على مواد فيها توسيع لصلاحيات الرئيس، مما يجعله رأساً لكل السلطات بما فيها السلطة القضائية ويذهب الى حد اعطائه حق استبدال العقوبات الصادرة عن القضاء طبقاً للمادة (١١) من الدستور[٥٠].

استطاع الرئيس ولد الطايع في بداية التجربة الديمقراطية تطويق ازم ات البلاد وتحويل نظامه من النمط العسكري (اللجنة العسكرية للخلاص الوطني) الى نظام جمهوري مدني بعد اجراء اول انتخابات رئاسية تعددية في البلاد في كانون الثاني ١٩٩٢. ففاز بنسبة ٦٢,٦٥ % من الاصوات ثم نظم انتخابات تشريعية في آذار ١٩٩٢ وانتخابات بلدية في كانون اول ١٩٩٣ شاركت بها احزاب عدة[٥١].

نظمت استحقاقات انتخابية عدة في حقبة ولد الطايع، ومنها انتخابات رئاسية في كانون الثاني ١٩٩٢، وكانون الثاني ١٩٩٧ و٢٠٠٣ فاز بها بنسبة جيدة من اصوات الناخبين وانتفع كثيراً من انشقاقات احزاب المعارضة، خاصة في عام ١٩٩٧ بعد الانتخابات الرئاسية حينما انشق الحزب المعارض الرئيس (حزب اتحاد القوى الديمقراطية) الذي كان يتزعمه المعارض (احمد ولد داداه) بعد فشله في الانتخابات الرئاسية امام ولد الطايع. وانشق الحزب لتيارين تزعم اولهما (ولد داداه) وتزعم الثاني (مسعود ولد بلخير) زعيم حركة (الحر القادمين) ذو التوجهات الزنجية، هذا الخلاف دفع الحكومة لحل الحزب . مما دفع الكثير من زعماء المعارضة للالتحاق بالحزب الحاكم (الحزب الجمهوري) بعد ان خابت آمالهم بالوصول للسلطة عن طريق صناديق الاقتراع [٥٢]. نفذ ولد الطايع استحقاقات انتخابية وسمح بتشكيل الاحزاب، ا لا انه افرغ هذه الممارسة من محتواها في ظل الضغوط الموجهة ضد المعارضة والتي افتقدت القدرة على التأثير في الواقع السياسي للبلاد .

---

[٥٠] المصدر نفسه ، ص – ص ٦ – ٧ .
[٥١] محمد سعيد بن احمدو ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٨ .
[٥٢] موريتانيا – بوابة موريتانيا ، ويكيبديا (الموسوعة الحرة) ، على موقعها على الشبكة الدولية ، ص ١ .

انفرد الرئيس ولد الطايع بالساحة السياسية معتمداً على الجيش وشيوخ القبائل، بينما انشغلت الاحزاب الضعيفة بالصراعات الداخلية فيما بينها، وعجز بعضها عن الاستمرار واستمرت الاخرى يحدوها الامل بالتغيير [٥٣]. وقد تمتع الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي الموريتاني، الذي تأسس عام ١٩٩٢ على يد الرئيس ولد الطايع، بضم قوى عدة، منها من ينتمي الى تيارات قومية، يسارية، ليبرالية واسلامية . وقد هيمن الحزب على الحياة السياسية منذ ذلك الحين . اذ اعتمد في قدراته على التعبئة والحركة على اجهزة السلطة وقاعدتها الاجتماعية وصلاتها بالزعامات القبلية التقليدية، ويمكن وصف الحزب، بالحزب المهيمن، فهو اكبر الاحزاب واكثرها سيطرة على العملية السياسية ويتفوق عليها باحتفاظ ه بالسلطة والسيطرة على المقاعد البرلمانية[٥٤] ومؤسسات السلطة الاخرى.

لقد اعتمد الرئيس ولد الطايع على النظام التعددي وحاول الحد من نفوذ المؤسسة العسكرية، وسمح بتشكيل احزاب عدة، ذات ايديولوجيات متنوعة، الا انها كانت ضعيفة واقتصر دورها في الاعلام والتحشيد الشع بي ولم تنجح في فرض نفسها كفاعلة في الواقع السياسي، فالتزوير المتكرر جعل فرصة المشاركة الفاعلة والتداول السلمي للسلطة معدوماً[٥٥]. وذلك لأن الثقافة الديمقراطية لم تنفذ الى جذور البناء الاجتماعي وقاعدته ولم يخلق دينامية فاعلة تكرس وتعمق ثقافة الاختلاف وتضمن قبولها واستمرارها. كما ان تآكل الجهاز الاداري وفساده وضعف وسائله وصلاته غير المحددة بالسلطات الحاكمة، كلها عوامل مست مصداقية الانتخابات التي نظمتها حكومة ولد الطايع الامر الذي حدا بالمعارضة لمقاطعة الانتخابات [٥٦]. هذا الوضع ليس نتيجة مباشرة لاخطاء المسار الديمقراطي، فحسب بل مؤشراً على ازمة الشرعية التي يعانيها أنموذج الدولة في موريتانيا، لذلك يمكن اعتبار المرحلة بين ١٩٩١– ٢٠٠٥ مرحلة عدم استقرار سياسي لانعدام الأمل بالتغيير السلمي للسلطة او تداولها والمسار الديمقراطي لم يكن حقيقياً ولم يقدم شيئاً ايجابياً للعملية السياسية في موريتانيا.

---

[٥٣] المصدر نفسه ، ص ١ .
[٥٤] الشرق الاوسط ، العدد ٩٧٥٥ ، مصدر سبق ذكره .
[٥٥] خيري عبد الرزاق الاصلاح في موريتانيا ، الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .
[٥٦] محمد ولد محمدو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ .

ان انغلاق افق التغيير عبر الانتخابات في موريتانيا خلال حقبة ولد الطايع الممتدة بين ١٩٨٤ حتى ٢٠٠٥، قد دفع المؤسسة العسكرية لمحاولة التغيير عبر الانقلاب، وقد جرت محاولات عدة للانقلاب على سلطته، كانت اخرها تجربتين متتاليتين الاولى فاشلة جرت في حزيران ٢٠٠٣ قادها العقيد صالح (ولد حننا) حاول اثرها النظام الموريتاني تطهير الجيش من العناصر المعارضة لحكمه، الا ان استمرار اغلاق افق التغيير من داخل النظام، والسلبيات التي حفلت بها تجربة ولد الطايع، دفعت قيادات عسكرية من اقرب المقربين للانقلاب على حكمه في آب ٢٠٠٥.

ثالثاً: المرحلة الانتقالية (حكم المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية):

بعد ان دام حكم الرئيس (معاوية ولد سيدي الطايع) لاكثر من عقدين من السنين قامت وحدات من الجيش الموريتاني في فجر ١٣ آب٢٠٠٥ بالتحرك للاطاحة بحكمه في اثناء زيارته للسعودية، في تكرار لحادثة تاريخية، عندما قام ولد الطايع نفسه بالانقلاب على حكم العقيد (ولدهيدالة) في كانون اول ١٩٨٤ ، ونفذ الانقلاب ضده عسكريين من اقرب المقربين اليه، كما كان هو بالنسبة لولدهيدالة . شارك بالانقلاب فريق عسكري من ١٧ عقيداً ونقيباً بحرياً واحداً، ترأس هذا الفريق العقيد (اعلى ولد محمد فال) الذي شغل منصب المدير العام للأمن الوطني منذ عام ١٩٨٥، وجاء الانقلاب ضد شخص الرئيس ولم يجر تغيير في النخبة الحاكمة بل احتفظ الانقلابيون ب وجوه النظام كافة، ودستوره الذي اقر في تموز ١٩٩١، وقال بيان الانقلابيين (ان القوات المسلحة وقوات الامن الوطني قررت بالاجماع وضع حد نهائي للممارسات الاستبدادية للحكم البائد، وتعهد المجلس العسكري خلق الظروف المؤاتية لديمقراطية نزيهة [٥٧] واكد المجلس انه لن يمارس الحكم اكثر من المرحلة الانتقالية لتهيئة الظروف لخلق مؤسسات ديمقراطية حقيقية واشار الى ان المرحلة الانتقالية لن تتجاوز السنتين كحد اقصى)، ثم عاد ليخفضها لتسعة عشر شهراً.

ومن ابرز قادة الانقلاب العقيد (اعلى ولد محمد فال) المدير العام للأمن الوطني والعقيد (محمد ولد عبد العزيز) قائد الحرس الرئاسي و (العقيد محمد ولد الغزواني) مدير الاستخبارات العسكرية. وقد منحت هذه التجربة الانقلابية الفرصة للقوى المدنية لتغير الواقع

[٥٧] المصدر نفسه ، ص ٩١ .

السياسي في موريتانيا، حين قدمت ضمانات بالسماح بتجربة ديمقراطية نزيهة وشفافة وباشراك القوى السياسية وتشكيلات المجتمع المدني كافة والتشاور مع مختلف الفاعلين المحليين والشركاء الدوليين والمنظمات الاقليمية [٥٨] التي تنتمي لها موريتانيا . وقرر المجلس العسكري بعد مفاوضات مع القوى السياسية تنظيم جملة استحقاقات انتخابية لغرض اعادة البلاد للحكم المدني [٥٩] ومنها:

١- اجراء تعديل دستوري يوم ٢٤ حزيران ٢٠٠٦ اقتضى بتجديد ولايات الرئيس لمرحلتين انتخابيتين مع الزامه بعدم ممارسة اي دور سياسي حزبي في اثناء توليه مهام الرئيس مع اجراء تعديلات اخرى.

٢- اجراء انتخابات تشريعية وبلدية تمت يوم ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٦ ، شارك فيها اكثر من ٢٥ حزباً سياسياً مع وجود (٢٢) لائحة للمستقلين. وقد توزعت المقاعد بين ابرز القوى السياسية مع توجيه اتهامات للعسكر بدعم المستقلين ، املاً بعدم انفراد اي قوة سياسية بغالبية المقاعد في المجالس المنتخبة.

واما الخطوة الاكثر اهمية في عملية نقل السلطة للمدنيين [٦٠] فكانت:

٣- اجراء انتخابات رئاسية تعددية بين مدنيين، وهي اول تجربة من نوعها في موريتانيا منذ استقلالها، وكان ابرز المرشحين (احمد ولد داداه) رئيس حزب تكتل القوى الديمقراطية و(سيدي ولد الشيخ عبدالله) مستقل حظى بدعم مجموعة من الملاكات الوطنية، ونال ايضاً دعم الحزب الجمهوري (الحزب الحاكم سابقاً) و(زين ولد زيدان) وحظى بدعم التيار القومي و(صالح ولد حننا) تيار اسلامي.... وآخرين. وقد اجريت الانتخابات على مرحلتين الاولى في ١١ / آذار فاز بها (ولد الشيخ عبد الله) بنسبة ٢٤% ونال (ولد داداه) ٢٠% من اصوات الناخبين، ثم اجريت الجولة الثانية في ٢٥ آذار ٢٠٠٧ بين المرشحين اللذين حصلا على اعلى نسبة من الاصوات وهما (ولد الشيخ) و(ولد داداه) وكانت النتيجة بعد فرز الاصوات فوز (سيدي ولد الشيخ عبد الله) الذي حصل على ما

[٥٨] موريتانيا في منعرج التغيير ، مصدر سبق ذكره .
[٥٩] هيفاء احمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص – ص ٢٠ – ٢١ .
[٦٠] المصدر نفسه ، ص – ص ٢١ – ٢٢ .

نسبته ٥٨,٥٥ % متقدما على منافسه (ولد داداه) الذي حصل على ٤١,٤٧ % من اصوات الناخبين.

وكان (ولد الشيخ عبد الله) قد قدم نفسه على انه مرشح التوافق حين كان مدعوماً من تحالف يمثل ١٨ جماعة سياسية، وتبنى سياسة اصلاحات تدريجية خلافاً لمنافسه الذي وعد باصلاحات جذرية [٦١] ومن الواضح ان ولد الشيخ حصل على دعم العسكر الذين هيأوا له هذا التحالف فقد راهنوا عليه بان يحقق وعوده التي قدمها .

وقد فاجأ العسكر في هذه الحقبة الكثير من المراقبين الذين لم يتوقعوا تخليهم عن الحكم لصالح المدنيين، الا انهم في واقع الامر سلموا السلطة، بعد جملة من الاستحقاقات الانتخابية، للمدنيين وقرروا الابتعاد عن العمل السياسي بصورة نهائية واعلن زعيم الانقلاب (اعلى ولد م حمد فال) استقالته وابتعد عن العمل السياسي وافياً بوعوده، الا ان بقية المجموعة التي قامت بتنفيذ انقلاب ٢٠٠٥ عادت للانقلاب على الشرعية التي مثلها الرئيس المنتخب وتراجعت عن تعهداتها وانهت ثاني تجربة للحكم المدني في موريتانيا واول تجربة تتم بواسطة انتخابات تعد دية، عائدة بالبلاد الى نمط الحكم الاقوى والاكثر تأثيراً وهو الحكم العسكري.

رابعاً : انقلاب آب ٢٠٠٨ وآفاق الحكم في موريتانيا:

احتدم الصراع بين الرئيس (سيدي ولد الشيخ عبد الله) وخصومه في الحياة السياسية الموريتانية، وكان قد اخل بأهم الشروط الدستورية التي ا قرت منع الرئيس من الانتماء للاحزاب، حين اقدم على تشكيل حزب سياسي وقام باختيار رئيسه، رئيساً للوزراء في خطوة ظهرت كأنها محاولة لتجيير ا لساحة السياسية لمناصريه، وعانت ا لعملية السياسية من كثرة السلبيات، التي فاقمتها ممارسات الرئيس، وقد تطور الصراع بين الرئيس وخصومه واندفع لتحييدهم ، وكان من ضمن خطواته، اقالت جميع قادة الجيش في خطوة استباقية املاً في تحييد حركتهم اولاً واغلاق المؤسسة العسكرية لصالح انصار الرئيس ثانياً . الا ان قائد الحرس الرئاسي (محمد ولد عبد العزيز) احد قادة الانقلاب السابق ٢٠٠٥، تزعم انقلاباً جديداً مدعوماً من الكثير من ضباط الجيش، سابقاً بذلك خطوة الرئيس ، مقصياً له عن

[٦١] ازهار محمد عيلان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .

منصبه، حاسماً الصراع على السلطة لتعود المؤسسة العسكرية لتؤكد، انها المؤسسة القادرة على حسم الصراعات وانها مؤسسة لن تخضع لسلطة مدنيين . واعلن الانقلابيون بعد اعتقال الرئيس تشكيل مجلس لادارة الدولة ضم (١١) ضابطاً برئاسة الجنرال (محمد ولد عبد العزيز) على ان يتولى المجلس تسيير شؤون البلاد لحين موعد الانتخابات القادمة ، حسبما اعلن بيان المجلس العسكري [٦٢]. وقد انقسم المجتمع السياسي في موريتانيا في مواجهة الانقلاب بين رافضين التعامل مع الا نقلابيين ومنهم الحكومة التي رأسها (يحيى ولد الوقف) حين اعلن احد عشر وزيراً من الحكومة استقالتهم، عقب اعتقال الرئيس، وغالبية الوزراء من حزب العهد الوطني للديمقراطية والتنمية (عادل) الحزب الحاكم السابق، وينتمي بقيتهم لحزب (التحالف الشعبي الديمقراطي) الذي يرأسه رئيس البرلمان ورئيس الوزراء السابق (مسعود ولد بلخير)، ورفضت احزاب اخرى الانقلاب ومنها حزب اتحاد قوى التقدم حين اعلن زعيمه (محمد ولد مولود) رفضه الانقلاب متعهداً ببذل الجهود للاطاحة بالانقلابيين، فيما رفض ايضاً (محمد جميل ولد منصور) رئيس حزب التجمع للديم قراطية والتنمية (اسلامي) الانقلاب او الحوار مع الانقلابيين متسائلاً (من سيمنع العسكر غداً من الانقضاض على المسار السياسي اذا لم تعجبهم الدعوة لان تخابات جديدة)، فيما ايدت احزاب اخرى الانقلاب[٦٣].

وقد شكلت القوى المعارضة للانقلاب جبهة للدفاع عن الديمقراطية في موريتانيا مطالبة بعدم تدخل العسكر في السياسة، وقد استقوت بالضغوط الخارجية لانها ترغب في تأكيد ، ان مستقبل الديمقراطية سيكون بخير اذا لم تتنازل عن ادوارها بما سيعزز صورتها امام الرأي العام ، ويجعل مكونات المشهد السياسي كافة تحسب لها حساباً . على كل حال امسك العسكر بالسلطة من جديد وتم اعتقال الرئيس ولد الشيخ، ثم اطلق سراحه نتيجة للضغوط الدولية ولعدم امتلاكه القدرة على التأثير بتطورات الاحداث في موريتانيا، اما قائد الانقلاب محمد ولد عبد العزيز فقد قرر تنظيم انتخابات رئاسية وترشيح نفسه فيها، لرغبته الاستمرار في السلطة مع اكساب سلطته هذه، الشرعية، وهو بهذا يعيد تجربة ولد الطايع ، الذي حكم البلاد لحقبة زادت على العقدين.

[٦٢] الشرق الاوسط ، العدد ١٠٨٤٨,١٠ /٢٠٠٨/٨ .
[٦٣] آمال موسى ، محولات اجهاض الديمقراطية في موريتانيا ، الشرق الاوسط ، العدد ١٠٩٣٢ ، ٢٠٠٨/١١/١٢ .

وفي خلاصة لتجربة الحكم العسكري نرى انهم حكموا البلاد بين ١٩٧٨ – ٢٠٠٧ ومارسوا السلطة بصورة مباشرة في حقبة الانقلاب المضاد وعبر مجلس عسكري بين ١٩٧٨ – ١٩٩١، ثم غير الرئيس ولد الطايع طريقة حكمه عندما خلع زيه العسكري ووضع دستور للبلاد ونظم انتخابات رئاسية وتشريعية وحاول ان يكسب نظامه الشرعية بهذه التغييرات، الا انه في واقع الامر حكم البلاد بطبيعته العسكرية ولم يسمح بالتداول السلمي للسلطة. ولأنغلاق افق التغيير اندفعت المؤسسة للانقلاب على ولد الطايع في عام ٢٠٠٥، وحكمت البلاد حكماً مباشراً بين ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧، ثم سلمت السلطة للمدنيين، ثم عادت للاستيلاء على الحكم بعد ظهور بؤس التجربة المدنية، وهناك توجه لاعادة تجربة ولد الطايع مع اعلان زعيم الانقلابيين ترشيح نفس ه في الانتخابات الرئاسية المقررة في حزيران ٢٠٠٩. لقد حكمت المؤسسة العسكرية موريتانيا لحقبة تزيد على الثلاثين عاماً ولا تزال، واستطاعت ان تستولي على السلطة وتخضعها لها ولم يستطع الحكم المدني ان يخضع هذه المؤسسة او يحيدها عن العمل السياسي.

الخاتمة

بعد ان قدمت دراستنا اهم التطورات التي مرت بموريتانيا خلال حقبة الاستقلال، نجد انه قد تعاقب على حكمها انموذجان من الح كم، الحكم المدني والحكم العسكري ، وقد فشل الأ نموذج الأول في تطوير تجربته وترصين مؤسساته، بل وفشل في الحفاظ على هذه التجربة عندما فقدها لمرتين، ونجد ان فرصة المدنيين بالعودة للسلطة محدودة، وامكانياتها فيما لو عادت في النجاح محدودة ايضا. لقد حكم الرئيسان المدنيان البلاد حكماً فردياً مع محاولتهما اقصاء الاخرين وعدم افساح المجال للمعارضين للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، وعانت البلاد خلال حقبتيهما من صراعهما السياسي مع معارضيهما، ومحاولة خلق نخبة مقربة منهما يكون ولائها للرئيس وليس للدولة، وانتفاع هذه النخبة من مناصبها بصورة ليست في صالح المجتمع وتنميته، واخيراً استمرار الانتماءات القبلية والعشائرية في لعب دورها في الواقع السياسي الموريتاني من خلال تقريب القيادات السياسية والعسكرية لأقربائهم في العمل السياسي حتى لو لم يمتلكوا الكفاي ة المطلوبة، وفي واقع

الأمر ان قوة المعارضة السياسية ، فيما لو سمح لها بالعمل الحر، وتقوية المؤسسات والمسار السياسي هو القوة الحقيقية للحكم المدني، الا ان رغبة كلا الرجلين في تدعيم سلطاتهما على حساب أي قوة اخرى، كانت العامل الأهم في ضعف الحكم المدني.

ان هذه الممارسة السياسية، ترجع لثقافة القيادات السياسية في موريتانيا، القائمة على تهميش الآخرين في وقت هي غير قادرة فعلاً على حفظ سلطاتها في مواجهة خصم عنيد يتابع هفواتها، ويمتلك القدرة على التغيير وامتلاك السلطة، لقد مارست المؤسسة العسكرية الحكم وكان ضعف الحكم المدني هو الحافز الحقيقي لها للاستيلاء على السلطة ، وتجربتها في الحكم تجعل من الصعوبة على اي قوة سياسية ابعادها عنه ، خاصة ان كبار الضباط وجدوا ان لامانع يقف امام طموحاتهم، وربما ان الفوضى التي سادت خلال الحكم المدني الاخيرة ، قد اوصلتهم الى قناعة بفشل الحكم المدني في بلادهم . الا ان هذا لايعني ان الحكم العسكري هو الأكثر نجاحاً حتى بعد ان اقدم على تنظيم انتخابات رئاسية في حزيران ٢٠٠٩ فاز بها قائد الانقلاب محمد ولد عبد العزيز، الا ان هذا لا يعنى امتلاكه الشرعية الدستورية، وبالتأكيد انه بعد حقبة زمنية تطول او تقصر، فلابد ان تعود البلاد الى الح كم المدني الذي عليه ان يطور اداء ه ان اراد استمرار تجربته ونفع مجتمعه.